

الدورة السابعة والعشرون للجنة الزراعة - إجراءات المراسلات الخطية

البند 2-12: اختصاصات المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية

ردّ الأمانة على الأسئلة الخطية الواردة من اللجنة

1- أقرّ المجلس في دورته الرابعة والستين بعد المائة، اقتراح استضافة منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) للمنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية (المنصة) وطلب من لجنة الزراعة ولجنة مصائد الأسماك ولجنة الغابات ولجنة البرنامج ومجلس المنظمة إجراء استعراض لاختصاصات هذه المنصة. وفي هذا السياق، تم عرض الوثيقة COAG/2020/22 بعنوان اختصاصات المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية على اللجنة للتعليق عليها. وتتوجّه الأمانة بالشكر لما ورد لها من تعقيبات وتعرب عن تقديرها لها. وقد أخذت علمًا بالتعليقات والمدخلات على النحو الواجب، وسوف تُدرجها في الإصدارات المقبلة للوثيقة.

2- وفي ما يتعلق بالمسائل المتصلة بمهمة المنصة وأهدافها المتمثلة في صياغة التوصيات على مستوى السياسات وأفضل الممارسات والخطوط التوجيهية الطوعية، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المنصة لن تكون هيئة قانونية مستقلة أو جهازًا من أجهزة منظمة الأغذية والزراعة. وإنما ستقوم بتيسير عملية تبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات والأطر السياساتية التي تعزز رقمنة الأغذية والزراعة في إطار ولاية المنظمة، وستكون توصياتها طوعية وغير ملزمة.

3- وردًا على التعليقات المرتبطة بخطر الازدواجية في الأنشطة المضطلع بها في إطار ولاية سائر المنظمات الدولية، من المهم الإشارة إلى أن المنصة، ستقوم من خلال لجنّتها الاستشارية، بإيجاد أوجه تآزر وثيقة مع المنظمات الدولية، بما فيها تلك التي تقع المجالات السياساتية المتصلة بالتكنولوجيات الرقمية والاقتصاد الرقمي (مثل الاتحاد الدولي للاتصالات) ضمن نطاق اختصاصاتها. ويتمثل الهدف في تعزيز التعاون والأهم من ذلك، في التوعية على مستوى المنظمات المختصة في مجال الاقتصاد الرقمي، بشأن المسائل المتصلة بالتكنولوجيات الرقمية في الأغذية والزراعة، وإدراج هذه المسائل في المناقشات التي تجريها هذه المنظمات مع تجنّب الازدواجية في أنشطتها أو إصدار حكم مسبق بشأنها.

4- أما في ما يتعلق بالأسئلة المتصلة بدور المنصة في معالجة الفجوة الرقمية، فتجدر الإشارة إلى أن مهمة المنصة وأهدافها تتمثل في المساهمة إلى حدّ كبير في سدّ الفجوة الرقمية بين الأقاليم والبلدان والمناطق الريفية والحضرية وبين الجنسين. وذلك عن طريق الحوار الشامل وصياغة التوصيات وأفضل الممارسات والخطوط التوجيهية الطوعية التي تقرّ بالسياقات والقدرات المتباينة.

5- وردًا على الأسئلة بشأن هيكل المنصة ودور منظمة الأغذية والزراعة ووظائفها، ترغب الأمانة في الإشارة إلى أنّ المنظمة تتيح منبرًا محايدًا يمكن للأعضاء من خلاله إجراء المناقشات وتبادل وجهات النظر وإيجاد فهم مشترك. ومن شأن القدرة الجامعة والخبرات التي تتمتع بها المنظمة أن تيسر عمل المنصة إلى حد كبير. وتستضيف المنظمة عددًا من المبادرات المماثلة، وتسهم فيها مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية. ومع أن المنظمة ستستضيف المنصة، وستساهم في اللجنة

الاستشارية للمنصة مع سائر المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة، وستوفر الدعم التشغيلي والإداري على أساس يومي من خلال وحدة التنسيق، فيضطلع الأعضاء في مجموعة الممثلين الحكوميين الدوليين بدور تحديد القضايا والأولويات، واستعراضها ومناقشة التحليلات، والمصادقة على التوصيات وأفضل الممارسات والخطوط التوجيهية الطوعية.

6- أما في ما يتعلق بالأسئلة بشأن مستوى الالتزام والمشاركة المطلوب من مجموعة الممثلين الحكوميين الدوليين، فتمنى الأمانة أن يعمل الأعضاء المشاركون في المنصة مع كبار الموظفين المسؤولين عن المسائل المتعلقة بالأغذية والزراعة الرقمية. وسيسهم ذلك في عمل المبادرة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وستبذل المنظمة والمنظمات الدولية المشاركة كل الجهود اللازمة لتوفير التحليل وقاعدة الأدلة والتوصيات اللازمة إلى مجموعة الممثلين الحكوميين الدوليين، للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها وللحفاظ على التزام الأعضاء ضمن حدود مستويات مقبولة.

7- وتشير الأمانة إلى أنّ التركيبة والحجم المرتقبين لمجموعة الممثلين الحكوميين الدوليين (كبار المسؤولين/ الخبراء من 12 من الأعضاء) سوف تعالج الحاجة إلى وجود آلية غير معقدة ومرنة وضمان تمثيل جميع الأقاليم فيها. ومن شأن إنشاء آليات لرفع التقارير مع الأجهزة الرئاسية للمنظمة (يرجى الاطلاع على البند 14 أدناه) أن يضمن أيضاً مناقشة الأعضاء كافة للتوصيات وأفضل الممارسات والخطوط التوجيهية الطوعية المقترحة.

8- وتشير الأمانة إلى أنّ التركيبة المقترحة للجنة الاستشارية، على النحو المعروض في الوثيقة COAG/2020/22، تتضمن المنظمات الدولية التي ساهمت في المناقشات حول إنشاء المنصة. وبالإمكان دعوة منظمات دولية ومنظمات إقليمية إضافية للمشاركة في اللجنة الاستشارية من جانب مجموعات الممثلين الحكوميين الدوليين. وتشير الأمانة إلى أنه، من أجل معالجة المقايضات على نطاق واسع وبناء على تركيبة مرنة وغير معقدة، سوف يكون من المناسب إدراج منظمات المزارعين الشاملة في إطار اللجنة الاستشارية واتحادات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المتخصصة التي تملك الخبرة اللازمة في مجال التكنولوجيا الرقمية للمساهمة في عمل المنصة. وتقر الأمانة أيضاً بضرورة أن تقوم اللجنة الاستشارية بصياغة نهج استراتيجي طويل الأجل في انحراطها إضافة إلى خطط عمل مؤقتة لفترة السنتين بما يضمن كفاءة المنصة واستدامتها.

9- ورداً على الأسئلة حول المشاركة في المنتدى الإلكتروني المتعدد أصحاب المصلحة، تشير الأمانة إلى إمكانية أن يستند هذا إلى المنتدى العالمي للمنظمة حول الأمن الغذائي والتغذية (وهو منتدى إلكتروني للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين عن الأمن الغذائي في سياق مسار الموارد الطبيعية والإنتاج المستدام) من أجل خلق أوجه تآزر وتحقيق وفورات في التكاليف. وسوف يتيح ذلك أن تشارك في الحوار الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والأعمال التجارية الصغيرة النطاق في مجالي الأغذية والزراعة في مختلف أنحاء العالم. وإنّ حوارات المنتدى العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية مفتوحة للجميع وبإمكان الجهات الفاعلة كافة المشاركة فيها بما يضمن التفاعل والمشاركة المأمونتين في سياق المحافظة على خصوصية البيانات. وبما أنّ المنتدى الإلكتروني المتعدد أصحاب المصلحة يركز بشكل محدد على قضايا الأغذية والزراعة الرقمية، قد يدعى عدد من المنظمات المتخصصة أو الاتحادات أو المنظمات غير الحكومية إلى المشاركة شرط موافقة مجموعة الممثلين الحكوميين الدوليين. أما بالنسبة إلى الاقتراحات التي تقضي أيضاً بعقد اجتماعات بحضور الأعضاء للمنتدى الإلكتروني المتعدد أصحاب المصلحة، تقترح الأمانة الاستفادة من قدرة المنظمة على الدعوة إلى عقد اجتماعات

وسواها من المنظمات الدولية المشاركة لعقد اجتماعات بحضور الأعضاء عند رفع القيود المفروضة لمنع تفشي جائحة كوفيد-19 وإذا سمحت ميزانية المنصة بذلك.

10- وبالنسبة إلى الأسئلة المتعلقة بتوفير أدلة علمية عن فوائد التكنولوجيات الرقمية ومخاطرها المحتملة على الأغذية والزراعة، تجدر الإشارة إلى أنّ المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة بما يشمل اللجنة التوجيهية، سوف تقوم بدراسات وتحليلات عن مختلف أبعاد تأثيرات التكنولوجيات الرقمية بما يتماشى مع ولاية كل منها. وتبعًا للموضوع الذي يجري تحليله، تقوم المنظمات الدولية والخبراء من أصحاب المصلحة باستعراض وتوليف البيانات وإتاحة أحدث التحليلات والأدلة وسيشارك فيها المنتدى الإلكتروني المتعدد أصحاب المصلحة. وستعرض اللجنة الاستشارية الوثائق لكي تنظر فيها مجموعة الممثلين الحكوميين الدوليين وتناقشها. وفي حال لم تكن للجنة الاستشارية الخبرة اللازمة لمعالجة مسألة معينة، بالإمكان عندها تشكيل مجموعة عمل مخصصة ومؤقتة للقيام بالتحليل. وستكون جميع الوثائق الصادرة عن اللجنة الاستشارية متاحة للعموم من أجل تشجيع الشفافية وتبادل المعارف.

11- وردًا على أسئلة حول مصطلح "التحديات الأخلاقية" في الوثيقة COAG/2020/22، تشير الأمانة إلى أنّ مختلف التكنولوجيات الرقمية وقدرتها قد تكون لها تداعيات أو نتائج غير ملحوظة وقد تؤدي بالتالي إلى تحديات أخلاقية. وتتماشى مهمة المنصة أيضًا لمعالجة هذا الجانب المثير للقلق مع جهود خارطة طريق أمين عام الأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي لتشجيع التكنولوجيات الرقمية التي هي موضع ثقة والقائمة على حقوق الإنسان والمأمونة والمستدامة، إضافة إلى العمل الذي يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

12- وبالنسبة إلى الملاحظات بشأن مصطلح "أفضل الممارسات" الوارد في الوثيقة COAG/2020/22، تشير الأمانة إلى أنّ هذا المصطلح يتناول الأساليب التي ستكون مقبولة بالإجمال على اعتبار أنها ستحدث أفضل أثر إيجابي مقارنة بما تحقق بوسائل أخرى. وعليه، سيتم الاتفاق على الأساليب التي ستشكل "أفضل الممارسات" من خلال التوافق في الآراء عن طريق مجموعة الممثلين الحكوميين الدوليين مع مراعاة مختلف السياقات والقدرات.

13- وردًا على الأسئلة المتعلقة بتعريف "الرقمنة" و"الاقتصاد الرقمي" و"رقمنة الأغذية والزراعة"، تشير الأمانة إلى أنّ هذا النوع من التعاريف غير متفق عليه دوليًا. وبالإمكان الاطلاع على بعض النقاش المفيد حول التعاريف في تقرير عن التنمية في العالم الصادر عن مجموعة البنك الدولي في عام 2016: الأرباح الرقمية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019، خلق القيمة والاستفادة منها: التداعيات بالنسبة إلى البلدان النامية.

14- وبالنسبة إلى الأسئلة عن الروابط التي تجمع بين المنصة والأجهزة الرئاسية للمنظمة وتطوير آلية لرفع التقارير خاصة بأعضاء المنظمة، تقترح الأمانة أن ترفع المنصة تقارير دورية إلى مجلس المنظمة لكي يتسنى للأعضاء كافة مراقبة عملها وتقييم قيمته المضافة. وعلاوة على ذلك، إذا قررت المجموعة الحكومية الدولية أنّ توصيات المنصة وأفضل ممارساتها وخطوطها التوجيهية لها تداعيات بالنسبة إلى صانعي السياسات، تلفت عندها المجموعة الحكومية الدولية، إما كأعضاء أو من خلال الأمانة، عناية مجلس المنظمة و/أو اللجان الفنية المعنية حسب الاقتضاء إلى تلك التوصيات.

15- وردًا على الأسئلة عن ميزانية المنصة، تجدر الإشارة إلى أنه يتعين تمويل المبادرة بواسطة مساهمات طوعية من الأعضاء ومن شركاء آخرين (مساهمات من خارج الميزانية). وتعمل الأمانة حاليًا على وضع خطة تمويل مستدامة للمبادرة. وسيتيح وجودها ضمن مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين في المنظمة الأساس المؤسسي المناسب لقيام أوجه تآزر متينة مع رئيس العلماء في المنظمة ومكتب الابتكار في المظمة، إضافة إلى الأجهزة المعنية بوضع المعايير الموجودة ضمن المنظمة بالنسبة إلى قضايا التكنولوجيا الرقمية. وسوف تستفيد المنصة أيضًا من خلال أوجه التآزر مع المنتدى العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية الموجود في مسار الموارد الطبيعية والإنتاج المستدام ووحدة الحوكمة والسياسات التابعة أيضًا لرئيس الخبراء الاقتصاديين في المنظمة. وستتم إدارة المنصة من جانب المنظمة بموجب ولايتها وإطارها المؤسسي.